

مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية

موقع المجلة & متاح على: www.jaess.journals.ekb.eg

Cross Mark

أثر تحرير سعر الصرف على الإستثمار في القطاع الزراعي المصري

محمد علي محمد شطا ، وليد عمر عبد الحميد نصار ، محمد أحمد عبد الدايم أحمد صالح و ندى مجدى سلامة السيد*

قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة المنصورة

المخلص

استهدف البحث بصفة عامة دراسة أثر قرار تحرير سعر الصرف على الاستثمارات المنفذة في القطاع الزراعي المصري من خلال الأهداف الفرعية التالية: 1- دراسة تطور كل من سعر الصرف وإجمالي الاستثمارات المنفذة في القطاع الزراعي المصري. 2- دراسة كفاءة الاستثمار الزراعي في مصر خلال الفترة (2000-2019) 3- دراسة أثر تحرير سعر الصرف على الاستثمار الزراعي المصري. وقد تم التوصل الي بعض النتائج ومن أهمها: 1- حيث اتضح أن جملة الاستثمار الزراعي قد أخذت اتجاهها تصاعديا بزيادة سنوية معنوية إحصائيا قدرت بنحو 0.43 مليار جنيه بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 4.3% من متوسطه السنوي. 2- تبين أن سعر الصرف الإسمي في مصر قد أخذ اتجاهها تصاعديا بزيادة سنوية معنوية إحصائيا قدرت بنحو 0.43 جنيه / دولار بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 6.8% من متوسطه السنوي. 3- بدراسة مضاعف الاستثمار لقياس كفاءة الاستثمار في القطاع الزراعي اتضح أن هذا المؤشر كان أقل من الواحد الصحيح في أغلب سنوات السلسلة مما يشير إلى عدم كفاءة الاستثمار الزراعي في مصر خلال فترة الدراسة كما تبين أن هذا المؤشر قد اتخذ اتجاهها تصاعديا بزيادة غير معنوية إحصائيا قدرت بنحو 0.059 4- بدراسة أثر قرار تحرير سعر الصرف على إجمالي الاستثمارات المنفذة في القطاع الزراعي تبين السابقين وجود أثر إيجابي لتحديد سعر الصرف على إجمالي الاستثمارات المنفذة في القطاع الزراعي المصري حيث ارتفع مقدار التغير السنوي في إجمالي الاستثمارات المنفذة في القطاع الزراعي المصري بنحو 6.184 مليار جنيه قبل تطبيق القرار والى 11.48 مليار جنيه بعد تطبيق هذا القرار .

الكلمات الدالة: تحرير سعر الصرف ، الاستثمار الزراعي ، مؤشرات الكفاءة



المقدمة

3- دراسة أثر قرار تحرير سعر الصرف على الاستثمار الزراعي المصري .

الطريقة البحثية

تحقيقاً لأهداف الدراسة فقد تم الاعتماد على العديد من الأساليب الوصفية والكمية والتي من أهمها :

1- معادلات الاتجاه الزمني لدراسة تطور الوضع الراهن لسعر الصرف والاستثمارات المنفذة في القطاع الزراعي .

2- نموذج المتغيرات الصورية (Dummy Variabules) لدراسة أثر قرار تحرير سعر الصرف على الاستثمار الزراعي .

مصادر البيانات

اعتمدت هذه الدراسة على البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة من العديد من المصادر والجهات المعنية بتداول البيانات مثل موقع وزارة التخطيط المصري ، و الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، كما تم الإستعانة ببعض الدراسات البحثية السابقة وثيقة الصلة بالدراسة الحالية .

النتائج ومناقشات

المحور الأول : تطور كل من سعر الصرف وإجمالي الاستثمارات المنفذة في القطاع الزراعي المصري

1 – تطور الاستثمار العام في القطاع الزراعي :

تشير بيانات جدول (1) أن قيمة الاستثمار العام المنفذ في القطاع الزراعي خلال الفترة من (2000 – 2019) قد تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو 2.28 مليار جنيه عام 2011 ، تمثل نحو 71.3% مما كانت عليه عام 2000 ، وحد أقصى بلغ نحو 65 مليار جنيه عام 2019 يمثل نحو 202.5% مما كانت عليه عام 2000 بمتوسط سنوي بلغ نحو 3.73 مليار جنيه .

كما يوضح جدول (2) تطور الاتجاه الزمني للاستثمار العام المنفذ بالقطاع الزراعي خلال الفترة (2000 – 2019) حيث يتضح أن الاستثمار العام في القطاع الزراعي قد أخذ اتجاهها تصاعديا بزيادة معنوية إحصائيا قدرت بنحو 0.13 مليار جنيه ، بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 3.50% من متوسطه السنوي السابق الإشارة إليه خلال الفترة المدروسة ، وقد بلغ معدل التحديد نحو 0.405 مما يشير إلى أن 40.5% من التغيرات في الاستثمار العام المنفذ في القطاع الزراعي ، ترجع إلى عوامل يعكس أثرها عنصر الزمن بينما 59.5% من هذه التغيرات ترجع إلى عوامل أخرى غير متضمنة بالتحليل .

2 – تطور الاستثمار الخاص في القطاع الزراعي :

تشير بيانات جدول (1) أن قيمة الاستثمار الخاص المنفذ في القطاع الزراعي خلال الفترة (2000 – 2019) قد تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو 2.70 مليار جنيه عام 2012 تمثل نحو 67.16% مما كانت عليه عام 2000 ، وحد

يمثل قطاع الزراعة الركيزة الأساسية في الارتقاء بمعدلات الأداء لما يظفر به من طاقات إنمائية خلاقية ومجالات متعددة لتهيئة المناخ الملائم للانطلاق الإنمائي والإستفادة بأحدث ما تقدمه التكنولوجيا لتحقيق أهداف التنمية المتواصلة علي اعتبار أنها تجمع بين تحقيق الكفاءة الاقتصادية والعدالة في توزيع الخل واستغلال الموارد الزراعية بطريقة أكثر كفاءة ، ويعد الاستثمار الزراعي أحد أهمالوسائل الأساسية للتنمية الزراعية حيث يعتبر الركيزة الأساسية لزيادة الإنتاج والدخل وخلق فرص عمل جديدة لذا فقد استهدفت استراتيجية التنمية الزراعية في مصر تشجيع الاستثمار وزيادة معدلات نموه باعتباره أحد محددات تحقيق التنمية وخاصة في ظل ما يواجه الاقتصاد المصري بصفة عامة والاقتصاد الزراعي بصفة خاصة من تحديات سواء علي المستويين المحلي أو الدولي.

وقد واجهت مصر العديد من التغيرات التي كان لها أثر علي الهيكل الاقتصادي للدولة حيث تبنت الدولة خطط قومية تهدف إلي الإصلاح الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية وكان من أهم القرارات التي اتخذتها مصر تحرير سعر الصرف عام 2016 وهو القرار الذي عزز من قوة الاقتصاد الوطني والذي ساهم في تحقيق العديد من المكاسب والتي كان من أهمها تحسين مناخ الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الزراعي بصفة خاصة .

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة البحث في انخفاض حجم الاستثمارات الموجه للقطاع الزراعي علي الرغم من أهمية هذا القطاع في زيادة معدلات النمو الاقتصادي و دفع عجلة التنمية الزراعية حيث بلغ حجم الاستثمارات الزراعية نحو 10.01 مليار جنيه تمثل 4.24% من إجمالي الاستثمارات القومية البالغة 235.78 مليار جنيه كمتوسط للفترة (2000-2019) وهذا لا يتماشى مع أهمية القطاع الزراعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وخصوصا في ظل التغيرات المحلية والدولية والتي شهدتها الدولة مؤخرا والتي كان من أهمها تحرير سعر صرف العملة المحلية الأمر الذي أثار انتباه الباحثين لمعرفة أثر قرار تحرير سعر الصرف علي الاستثمارات المنفذة في القطاع الزراعي للوقوف علي مدى التغيرات التي حدثت فيها . المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أعداد متفرقة

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بصفة عامة علي دراسة أثر قرار تحريرسعر الصرف علي الاستثمارات المنفذة في القطاع الزراعي المصري من خلال الأهداف الفرعية التالية :

- 1- دراسة تطور كل من سعر الصرف وإجمالي الاستثمارات المنفذة في القطاع الزراعي المصري .
- 2- دراسة كفاءة الاستثمار الزراعي في مصر خلال الفترة (2000-2019)

* الباحث المسنون عن التواصل

البريد الإلكتروني: Nadasalama046@gmail.com

DOI: 10.21608/jaess.2023.199519.1170

كما يوضح جدول (2) تطور الاتجاه الزمني لسعر الصرف الاسمي خلال الفترة (2000 – 2019) حيث يتضح أن سعر الصرف الاسمي في مصر قد أخذ اتجاهًا تصاعديًا بزيادة سنوية معنوية إحصائيًا قدرت بنحو 0.43 جنيه / دولار بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 6.8% من متوسطه السنوي والسابق الإشارة إليه خلال الفترة المدروسة ، وقد بلغ معامل التحديد نحو 0.729 مما يشير إلى أن 72.9% من التغيرات في سعر الصرف الاسمي يرجع إلى عوامل يعكس أثرها عنصر الزمن بينما 27.1% من هذا التغيرات ترجع إلى عوامل أخرى لم يتضمنها التحليل .

جدول 1. تطور الاستثمار الزراعي العام والخاص وجملة الاستثمار الزراعي وسعر الصرف خلال الفترة (2000 – 2019)

السنوات	الاستثمار الزراعي العام	الاستثمار الزراعي الخاص	جملة الاستثمار الزراعي	سعر الصرف الاسمي
2000	3.21	4.02	8.13	3.40
2001	2.89	5.31	8.20	3.97
2002	3.70	5.90	9.59	4.50
2003	3.22	3.18	6.40	5.85
2004	3.56	4.00	7.56	6.20
2005	3.17	4.25	7.42	5.78
2006	2.80	5.24	8.04	5.73
2007	2.34	5.36	7.79	5.64
2008	2.85	5.22	8.07	5.73
2009	2.74	4.12	6.86	5.55
2010	2.88	3.87	6.74	5.62
2011	2.28	3.56	6.83	5.93
2012	2.67	2.70	5.37	6.06
2013	2.95	5.43	8.38	7.00
2014	4.15	7.48	11.63	7.10
2015	5.21	8.20	13.41	7.60
2016	5.25	11.24	16.49	8.90
2017	6.04	11.30	17.34	18.10
2018	6.21	11.70	17.91	18.00
2019	6.50	11.90	18	18.00
المتوسط	3.73	6.2	10.01	7.72

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أعداد متفرقة

جدول 2. معدلات الاتجاه الزمني العام للاستثمار الزراعي الخاص وجملة الاستثمار الزراعي وسعر الصرف الاسمي خلال الفترة (2000 – 2019) المتغيرات

المتغيرات	α	B	T الاستثمار	R ²	F	معدل النمو السنوي	مقدار التغير السنوي
الاستثمار الزراعي العام	0.89	0.035	(3.5)**	0.405	12.251	3.73	0.13
الاستثمار الزراعي الخاص	1.179	0.052	(3.865)**	0.454	14.941	6.2	0.32
جملة الاستثمار الزراعي	1.774	0.043	(3.946)**	0.464	15.571	10.01	0.43
سعر الصرف الاسمي	1.213	0.068	(6.95)**	0.729	48.312	7.72	0.52

المصدر: حسب من بيانات جدول رقم (1)

أقصى بلغ نحو 11.90 مليار جنيه عام 2019 تمثل نحو 296.02% مما كانت عليه عام 2000 بمتوسط سنوي بلغ نحو 6.2 مليار جنيه .

كما يوضح جدول (2) تطور الاتجاه الزمني العام للاستثمار الخاص المنفذ بالقطاع الزراعي خلال الفترة (2000 – 2019) حيث يتضح أن الاستثمار الخاص في القطاع الزراعي قد أخذ اتجاهًا تصاعديًا بزيادة سنوية إحصائيًا قدرت بنحو 0.32 مليار جنيه بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 5.2% من متوسطه السنوي السابق الإشارة إليه خلال الفترة المدروسة ، وقد بلغ معامل التحديد نحو 0.454 مما يشير إلى أن 45.4% من التغيرات في الاستثمار الخاص المنفذ في القطاع الزراعي يرجع إلى عوامل يعكس أثرها عنصر الزمن بينما 54.6% من هذه التغيرات ترجع إلى عوامل لم يتضمنها التحليل .

3 – تطور جملة الاستثمار الزراعي في مصر :

تشير بيانات جدول (1) أن قيمة جملة الاستثمار الزراعي المنفذ في مصر خلال الفترة (2000 – 2019) قد تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو 5.37 مليار جنيه عام 2012 يصل نحو 66.05% مما كانت عليه عام 2000 ، وحد أقصى بلغ نحو 18 مليار جنيه عام 2019 يمثل نحو 221.4% مما كانت عليه عام 2000 بمتوسط سنوي بلغ نحو 10.01 مليار جنيه.

كما يوضح جدول (2) تطور الاتجاه الزمني لجملة الاستثمار الزراعي المنفذ بالقطاع الزراعي خلال الفترة (2000 – 2019) حيث يتضح أن جملة الاستثمار الزراعي قد أخذت اتجاهًا تصاعديًا بزيادة سنوية معنوية إحصائيًا قدرت بنحو 0.43 مليار جنيه بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 4.3% من متوسطه السنوي والسابق الإشارة إليه خلال الفترة المدروسة ، وقد بلغ معامل التحديد نحو 0.464 مما يشير إلى أن 46.4% من التغيرات في الاستثمارات الزراعية الإجمالية المنفذة في القطاع الزراعي ترجع إلى عوامل يكمن أثرها عنصر الزمن ، بينما 53.6% من هذه التغيرات ترجع إلى عوامل أخرى لم يتضمنها التحليل .

4 – تطور سعر الصرف الاسمي :

تشير بيانات جدول (1) أن قيمة سعر الصرف الاسمي خلال الفترة (2000–2019) قد تراوحت بين حد أدنى 3.40 جنيه / دولار عام 2000 تمثل 100% ، وحد أقصى 14.10 جنيه / دولار عام 2017 تمثل 532.4% مما كانت عليه عام 2000 بمتوسط سنوي بلغ نحو 7.72 جنيه / دولار .

العائد على الاستثمار = إجمالي الناتج المحلي الزراعي ÷ إجمالي الاستثمار
وينطبق العائد على الاستثمار الزراعي على الفترة (2000 – 2019)

الموضح بالجدول رقم (3) تبين أنه تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 0.06 عام 2000 ، وحد أعلى قدر بنحو 0.35 عام 2012 بمتوسط سنوي قدر بنحو 0.173 خلال فترة الدراسة ، ووفقًا لذلك تبين أن معدل العائد على الاستثمار الزراعي أقل من الواحد الصحيح مما يشير إلى عدم كفاءة الاستثمار الزراعي في مصر خلال فترة الدراسة وذلك لانخفاض قيمة الوحدة المتولدة في الناتج المحلي عن الإنفاق الاستثماري .

كما يوضح جدول (4) تطور الاتجاه الزمني للعائد على الاستثمار الزراعي خلال الفترة (2000 – 2019) حيث نلاحظ أنه اتخذ اتجاهًا تصاعديًا بزيادة سنوية معنوية إحصائيًا قدرت بنحو (0.01) بمعدل نمو سنوي قدر بنحو (7.7%) من متوسطه السنوي السابق الإشارة إليه خلال الفترة المدروسة ، وقد بلغ معامل التحديد نحو 0.735 مما يشير إلى أن 73.5% من التغيرات في العائد على الاستثمار الزراعي ترجع إلى عوامل يعكس أثرها الزمنى بينما 26.5% من هذه التغيرات ترجع إلى عوامل أخرى لم يتضمنها التحليل .

3 – مضاعف الاستثمار :

وهو يوضح مقدار التغير في قيمة الناتج المتولد من تغير الاستثمار بوحدة واحدة ويشير انخفاض قيمة هذا المعيار عن الواحد الصحيح إلى عدم كفاءة الاستثمار ، بينما زيادة قيمته عن الواحد الصحيح تشير إلى كفاءة الاستثمار ، وإذا كانت قيمته سالبة فهذا يعني أن الاستثمار في البنية المحسوبة كان أقل في الاستثمار في السنة السابقة لها مع زيادة الناتج المحلي في السنة المحسوبة عن السنة السابقة لها ، ويتم حسابه من خلال المعادلة التالية :

مضاعف الاستثمار = التغير في الناتج المحلي ÷ التغير في الاستثمار

وينطبق مضاعف الاستثمار على الفترة (2000 – 2019) الموضح بالجدول رقم (3) تبين أنه تراوح ما بين حد أدنى قدر بنحو (-0.02) عام 2003 ، وحد أعلى قدر بنحو (2.33) عام 2019 بمتوسط سنوي قدر بنحو 0.42 خلال فترة الدراسة ، ووفقًا لذلك تبين أن مضاعف الاستثمار في معظم السنوات كان أقل

المحور الثاني : كفاءة الاستثمار الزراعي في مصر خلال الفترة (2000 – 2019)

1 – معدل الاستثمار الزراعي :

وهو يوضح حجم الاستثمار الزراعي اللازم لإنتاج وحدة واحدة من الناتج المحلي ، ويشير انخفاض هذا المعيار عن الواحد الصحيح إلى كفاءة الاستثمار الزراعي ، بينما زيادة هذا المعيار الواحد الصحيح تشير إلى عدم كفاءة الاستثمار ويتم حسابه من المعادلة التالية :

معدل الاستثمار الزراعي = إجمالي الاستثمار الزراعي ÷ إجمالي الناتج المحلي الزراعي
وينطبق معدل الاستثمار الزراعي على الفترة (2000 – 2019)

الموضح بالجدول رقم (3) تبين أنه تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 2.86 عام 2012 ، وحد أعلى قدر بنحو 16.53 عام 2002 بمتوسط سنوي قدر بنحو 7.5 خلال فترة الدراسة ، ووفقًا لذلك تبين أن معدل الاستثمار الزراعي أكبر من الواحد الصحيح مما يشير إلى عدم وجود كفاءة في الاستثمار الزراعي في مصر خلال فترة الدراسة وذلك لارتفاع قيمة الاستثمارات الزراعية اللازمة لزيادة الناتج المحلي الزراعي بوحدة واحدة .

كما يوضح جدول (4) تطور الاتجاه الزمني لمعدل الاستثمار الزراعي خلال الفترة (2000 – 2019) حيث نلاحظ أنه اتخذ اتجاهًا تنازليًا بانخفاض سنوي معنوي قدر بنحو (0.6) بمعدل انخفاض سنوي قدر بنحو (7.7%) من متوسطه السنوي والسابق الإشارة إليه خلال الفترة المدروسة ، وقد بلغ معامل التحديد بنحو 0.735 مما يشير إلى أن 73.5% من التغيرات في معدل الاستثمار الزراعي ترجع إلى عوامل يعكس أثرها الزمنى بينما 26.5% من هذه التغيرات ترجع إلى عوامل أخرى لم يتضمنها التحليل .

2 – العائد على الاستثمار :

وهو يوضح قيمة الناتج المتولد من وحدة واحدة من الاستثمار الزراعي حيث يعبر عن كفاءة الاستثمار ، ويشير انخفاض قيمة هذا المعيار عن الواحد الصحيح إلى عدم كفاءة الاستثمار ، بينما زيادته عن الواحد الصحيح يشير إلى كفاءة الاستثمار ، ويتم حسابه من المعادلة التالية :

الدراسة ، ووفقا لذلك فقد تبين أن معامل التوطن أقل من الواحد الصحيح مما يشير إلى وجود كفاءة في الاستثمار .

كما يوضح جدول (4) تطور الاتجاه الزمني العام لمعامل التوطن خلال الفترة (2000 – 2019) حيث نلاحظ أنه أخذ اتجاهات تنازليا معنوي إحصائيا قدر بنحو (-0.02) بمعزل انخفاض سنوي قدر بنحو (-5.8%) من متوسطه السنوي السابق الإشارة إليه خلال الفترة المدروسة ، وقد بلغ معامل التحديد 0.555 مما يشير إلى أن 55.5% من التغيرات في معامل التوطن ترجع إلى عوامل يعكس أثرها الزمني بينما 44.5% من هذه التغيرات ترجع إلى عوامل أخرى لم يتضمنها التحليل

جدول 3 . تطور معايير كفاءة الاستثمار الزراعي في مصر خلال الفترة (2019 – 2000)

السنوات	معامل الاستثمار الزراعي	العائد على الاستثمار	مضاعف الاستثمار	معامل التكيف الرأسمالي	معامل التوطن
2000	15.34	0.07	-	1.51	0.75
2001	14.91	0.07	0.29	1.60	0.78
2002	16.53	0.06	0.02	1.86	0.87
2003	10.00	0.10	-0.02	1.23	0.57
2004	10.96	0.09	0.04	1.42	0.63
2005	9.89	0.10	-0.43	1.41	0.52
2006	9.80	0.10	0.11	1.43	0.49
2007	7.79	0.13	-0.72	1.27	0.35
2008	7.14	0.14	0.46	1.21	0.31
2009	5.08	0.20	-0.18	0.99	0.26
2010	4.19	0.24	-2.17	0.92	0.21
2011	3.59	0.28	3.22	0.94	0.21
2012	2.86	0.35	0.01	0.73	0.20
2013	3.99	0.25	0.07	1.04	0.32
2014	4.81	0.21	0.10	1.47	0.40
2015	4.88	0.21	0.22	1.69	0.36
2016	5.17	0.19	0.14	2.23	0.35
2017	4.35	0.23	0.94	2.34	0.29
2018	4.46	0.22	0.37	2.60	0.27
2019	4.26	0.24	2.33	2.53	0.25
المتوسط	7.5	0.173	0.42	1.52	0.42

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

جدول 4. معدلات الاتجاه الزمني لمعايير كفاءة الاستثمار الزراعي في مصر خلال الفترة (2019-2000)

المتغيرات	α	B	T الانحدار	R ²	F	المتوسط	مقدار التغير السنوي	معدل النمو السنوي
الاستثمار الزراعي العام	2.684	-0.077	(-7.064)**	0.735	49.901	7.5	-0.6	-7.7
العائد على الاستثمار	-2.684	0.077	(7.064)**	0.735	49.901	0.173	0.01	7.7
مضاعف الاستثمار (نموذج خطي)	-0.375	0.059	(1.462)--	-1.06	2.136	0.24	0.059	0.56
معامل التكيف الرأسمالي	0.0157	0.019	(1.453)--	0.105	-2.11	1.52	0.03	1.9
معامل التوطن	-0.367	-0.058	(-4.737)**	0.555	22.483	0.42	-0.02	-5.8

(* نموذج خطي) .

المصدر: حسيب من بيانات جدول رقم (3)

القرار إلى نحو 6.25 مليار جنيه بعد تطبيق القرار ، كما تم الرقم القياسي التجميعي للاستثمارات العامة المنفذة في القطاع الزراعي المصري بحوالي 190.55% وهو ما يعني ارتفاع الاستثمارات العامة المنفذة في القطاع الزراعي المصري في الفترة الثانية عن نظيرتها في الفترة الأولى بنحو 90.55% وقد قدر الأثر المطلق لتطبيق هذا القرار على الاستثمارات العامة المنفذة في القطاع الزراعي المصري بنحو 2.97 مليار جنيه بلغت 90.55% مما كانت عليه قبل تطبيق القرار ، كما تبين من تقدير معامل الاختلاف أن الاستثمارات العامة المنفذة في القطاع الزراعي المصري بعد تطبيق هذا القرار كانت أكثر استقرارا وتجانسا مقارنة بفترة ما قبل تطبيق هذا القرار .

ب- أثر قرار تحرير سعر الصرف على الاستثمارات الخاصة المنفذة في القطاع الزراعي المصري :

توضح نتائج جدول رقم (5) وجود أثر سنوي لتطبيق قرار تحديد سعر الصرف على الاستثمارات الخاصة المنفذة في القطاع الزراعي خلال الفترة (2000 – 2019) وذلك باستخدام المتغيرات الصورية وذلك من خلال المعادلة التالية :

$$\hat{y} = 3.311 + 2.623d + 0.214X + 0.086 Dx$$

$$(3.614)** \quad (-0.108)-- \quad (2.398)* \quad (0.067)--$$

$$R^{-2} = 0.702 \quad F = 12.589$$

حيث تشير المعادلة السابقة إلى معنوية نموذج الانحدار المستخدم من خلال قيمة F والتي قدرت بنحو (12.589) ، ولتحديد مقدار واتجاه هذا الأثر تم تقدير معادلة لكل فترة على حدة وذلك على النحو التالي :

من الواحد الصحيح مما يشير إلى عدم كفاءة الاستثمار الزراعي في مصر خلال فترة الدراسة .

كما يوضح جدول (4) بتطور الاتجاه الزمني لمضاعف الاستثمار خلال الفترة (2000 – 2019) حيث نلاحظ أنه اتخذ اتجاهات تصاعديا بزيادة غير سنوية إحصائيا قدرت بنحو 0.059 بمعزل تغير سنوي قدر بنحو 0.56% .

4 – معامل التكيف الرأسمالي :

وهو يوضح مقدار النسبة بين الاستثمار وعدد العمال ويعتبر انخفاض قيمة هذا المعيار عن الواحد الصحيح إلى كثافة استخدام العمال بينما ارتفاع قيمة هذا المعيار عن الواحد الصحيح تشير إلى كثافة استخدام رأس المال ، ويتم حسابه من خلال هذه المعادلة :

معامل التكيف الرأسمالي = إجمالي الاستثمار ÷ عدد العمال

وبتطبيق معامل التكيف الرأسمالي على الفترة (2000 – 2019) الموضوع بالجدول رقم (3) تبين أنه تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 0.73 عام 2012 ، وحد أعلى قدر بنحو 2.60 عام 2018 بمتوسط سنوي قدر بنحو 1.52 خلال فترة الدراسة ، ووفقا لذلك تبين أن معامل التغير الرأسمالي في معظم السنوات كان أكبر من الواحد الصحيح مما تبين كثافة استخدام رأس المال .

كما يوضح جدول رقم (4) تطور الاتجاه الزمني لمعامل التكيف الرأسمالي خلال الفترة (2000 – 2019) حيث نلاحظ أنه اتخذ اتجاهات تصاعديا إحصائيا قدر بنحو (0.03) بمعزل نحو سنوي قدر بنحو (1.9%) مما يشير إلى ثبات نسبي حول متوسطه النسبي السابق الإشارة إليه خلال الفترة المدروسة .

5 – معامل التوطن :

وهو يوضح مدى مساهمة قطاع الزراعة في الناتج الداخلي الإجمالي وفقا للاستثمارات في هذا القطاع ، ويشير انخفاض قيمة هذا المعيار عن الواحد الصحيح إلى كفاءة الاستثمار ، بينما زيادة قيمة هذا المعيار عن الواحد الصحيح تشير إلى عدم كفاءة الاستثمار ويمكن حسابه من خلال هذه المعادلة :

معامل التوطن = نسبة الاستثمار الزراعي من الاستثمار الكلي

نسبة الناتج المحلي الزراعي من الناتج المحلي الكلي

وبتطبيق بيانات التوطن على الفترة (2000 – 2019) الموضوع بالجدول رقم (3) تبين أنه تراوح ما بين حد أدنى قدر بنحو 0.20 عام 2012 ، وحد أقصى بلغ نحو 0.87 عام 2002 بمتوسط سنوي قدر بنحو 0.42 خلال فترة

المحور الثالث : أثر قرار تسعير سعر الصرف على الاستثمار الزراعي المصري خلال الفترة (2019 – 2000)

أ – أثر قرار تحرير سعر الصرف على الاستثمارات العامة المنفذة في القطاع الزراعي المصري :

توضح نتائج جدول رقم (5) وجود أثر معنوي لتطبيق قرار تحرير سعر الصرف على الاستثمارات العامة المنفذة في القطاع الزراعي المصري خلال الفترة (2000 – 2019) وذلك باستخدام المتغيرات الصورية وذلك من خلال المعادلة التالية :

$$\hat{y} = 2.664 - 0.748D + 0.069x + 0.161 Dx$$

$$(6.619)** \quad (-0.0775)-- \quad (1.762)* \quad (0.286)--$$

$$R^{-2} = 0.708 \quad F = 12.654$$

حيث تشير المعادلة السابقة إلى معنوية نموذج الانحدار المستخدم من خلال قيمة F والتي قدرت بنحو (12.954) ، ولتحديد مقدار واتجاه هذا الأثر تم تقدير معادلة لكل فترة على حدة وذلك على النحو التالي :

$$\hat{y}_1 = 2.664 + 0.069x \quad \text{معادلة فترة أولى}$$

$$\hat{y}_2 = 1.88 + 0.25x \quad \text{معادلة فترة ثانية}$$

حيث يتضح من المعادلتين السابقتين وجود أثر إيجابي لقرار تحرير سعر الصرف على الاستثمارات العامة المنفذة في القطاع الزراعي حيث ارتفع مقدار التغير السنوي بنحو 0.069 مليار جنيه قبل تطبيق هذا القرار إلى نحو 0.23 مليار جنيه بعد تطبيق هذا القرار والذي يؤكد على حدوث هذا ارتفاع متوسط الاستثمارات العامة المنفذة في القطاع الزراعي من 3.28 مليار جنيه قبل تطبيق

$$\hat{y} = 6.184 + 5.296 D + 0.273x + 0.057 Dx$$

$$(5.024)** (0.162)-- (2.2740* (0.033)—$$

$$R^2 = 0.668 \quad F = 13.717$$

حيث تشير المعامل السابقة إلى معنوية نموذج الانحدار المستخدم من خلال قيمة F والتي قدرت بنحو (13.717) ، ولتحديد مقدار هذا الأثر تم تقدير معادلة لكل فترة على حدة وذلك على النحو التالي :

$$\hat{y}_1 = 6.184 + 0.273x \quad \text{معادلة الفترة الأولى}$$

$$\hat{y}_2 = 11.48 + 0.33x \quad \text{معادلة الفترة الثانية}$$

حيث يتضح من المعادلتين السابقتين وجود أثر إيجابي لتحديد سعر الصرف على إجمالي الاستثمارات المنفذة في القطاع الزراعي المصري حيث ارتفع مقدار التغير السنوي في إجمالي الاستثمارات المنفذة في القطاع الزراعي المصري بنحو من 6.184 مليار جنيه قبل تطبيق القرار وإلى 11.48 مليار جنيه بعد تطبيق هذا القرار والذي يؤكد على حدوث ذلك ارتفاع متوسط إجمالي الاستثمارات المنفذة في القطاع الزراعي المصري من 8.64 مليار جنيه قبل تطبيق القرار إلى نحو 17.75 مليار جنيه بعد تطبيق هذا القرار ، كما قدر الرقم القياسي التجميحي لإجمالي الاستثمارات المنفذة في القطاع الزراعي المصري بحوالي 205.44% وهو ما يعنى ارتفاع إجمالي الاستثمارات المنفذة في القطاع الزراعي المصري في الفترة الثانية عن الفترة الأولى بحوالي 105.44% ، وقد قدر الأثر المطلق لتطبيق هذا القرار على إجمالي الاستثمارات المنفذة في القطاع الزراعي المصري بنحو 9.11 مليار جنيه بنسبة بلغت 105.44% مما كانت عليه قبل تطبيق القرار ، كما تبين من تقدير معامل الاختلاف أن إجمالي الاستثمارات المنفذة في القطاع الزراعي المصري بعد تطبيق هذا القرار كانت أكثر استقراراً وتجانساً مقارنة بفترة ما قبل تطبيق هذا القرار .

$$\hat{y}_1 = 3.311 + 0.214 \quad \text{معادلة فترة أولى}$$

$$\hat{y}_2 = 5.934 + 0.3x \quad \text{معادلة فترة ثانية}$$

حيث يتضح من المعادلتين السابقتين وجود أثر إيجابي لقرار تحرير سعر الصرف على الاستثمارات الخاصة المنفذة في القطاع الزراعي المصري حيث ارتفع مقدار التغير السنوي بنحو 0.214 مليار جنيه قبل تطبيق هذا القرار إلى نحو 0.3 مليار جنيه بعد تطبيق القرار والذي يؤكد على حدوث ذلك ارتفاع متوسط الاستثمارات الخاصة المنفذة في القطاع الزراعي المصري من 5.29 مليار جنيه قبل تطبيق هذا القرار إلى 11.63 مليار جنيه بعد تطبيق القرار ، كما قدر الرقم القياسي التجميحي للاستثمارات الخاصة المنفذة في القطاع الزراعي المصري بحوالي 221.95% وهو ما يعنى ارتفاع الاستثمارات الخاصة المنفذة في القطاع الزراعي المصري في الفترة الثانية عن نظيرتها في الفترة الأولى بنحو 121.95% ، وقد قدر الأثر المطلق لتطبيق هذا القرار على الاستثمارات الخاصة المنفذة في القطاع الزراعي المصري بنحو 6.39 مليار جنيه بنسبة بلغت 121.95% مما كانت عليه قبل تطبيق القرار ، كما تبين من تقدير معامل الاختلاف أن الاستثمارات الخاصة المنفذة في القطاع الزراعي المصري بعد تطبيق هذا القرار كانت أكثر استقراراً وتجانساً مقارنة بفترة ما قبل تطبيق هذا القرار .

ج - أثر تحديد سعر الصرف على إجمالي الاستثمارات المنفذة في القطاع الزراعي المصري :

توضح نتائج جدول رقم (5) وجود أثر سنوي لتطبيق قرار تحرير سعر الصرف على إجمالي الاستثمارات المنفذة في القطاع الزراعي المصري خلال الفترة (2000 - 2019) وذلك باستخدام المتغيرات الصورية وذلك من خلال المعادلة التالية :

جدول 5. أثر قرار تحرير سعر الصرف على الاستثمار الزراعي المصري خلال الفترة (2000-2019)

المتغير	الفترة	α	B	المتوسط	C.V	الرقم % القياسي التجميحي	الأثر المطلق	الأثر النسبي %
الاستثمارات العامة المنفذة في	قبل تحرير سعر الصرف	2.664	0.069	3.28	26.37	190.55	2.91	90.55
القطاع الزراعي	بعد تحرير سعر الصرف	1.88	0.23	6.25	3.72			
الاستثمارات الخاصة المنفذة في	قبل تحرير سعر الصرف	3.311	0.214	5.24	40.15	221.95	6.39	121.95
القطاع الزراعي	بعد تحرير سعر الصرف	5.934	0.3	11.63	2.63			
إجمالي الاستثمارات المنفذة في	قبل تحرير سعر الصرف	6.184	0.273	8.64	32.28	205.44	9.11	105.44
القطاع الزراعي	بعد تحرير سعر الصرف	11.48	0.33	17.75	2.02			

المصدر: حسب من بيانات جدول رقم (1)

المراجع

فاتن محمد كمال محمود ، تحليل قياس الاستثمار القومي والزراعي في مصر ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد الرابع والعشرون ، العدد الثاني ، يونيو 2014 .
محمد علي محمد شطا (دكتور)، شهنيزا عيد موسى (دكتور)، تحليل قياسي للاستثمار الفعلي والمستهدف في القطاع الزراعي المصري ، مجلة المنصورة للعلوم للزراعية ، كلية الزراعة ، جامعة المنصورة ، المجلد 1 ، العدد 12 ، ديسمبر 2010.

البنك الأهلي المصري – النشرة الإقتصادية – أعداد متفرقة .
الموقع الإلكتروني- جهاز التعبئة العامة والإحصاء ، " الكتاب الإحصائي السنوي اعداد متفرقة"-www.capmas.gov.eg
الموقع الإلكتروني للبنك المركزي المصري (المجلة الإقتصادية)- cbe.org.eg
www.
الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط المصرية- www.mped.gov.eg

The Effect of liberalizing the Exchange Rate on Investment in the Egyptian Agricultural Sector

Shata, M. A. M. A.; W. O. A. Nassar; M. A. A. Saleh and N. M. S. Alsaid

Agric . Econo . Dept . Faculty Of Agric . AL Man . Univ .

ABSTRACT

This study aimed to identify the following: -Studying the evolution of the exchange rate and the total investments implemented in the agricultural sector. -Studying the efficiency of agricultural investment in Egypt during the period (2000-2019). - Studying the effect of liberalizing the exchange rate on Egyptian agricultural investment. The study shows the need to pay attention to the exchange rate and its policies are proven, so that an appropriate and more stable budget can be created to attract the investor to the agricultural sector. Which can achieve higher rates of agricultural and economic development in Egypt.

Keywords: Agricultural Investment, liberalizing the Exchange Rate, Efficiency indicators